

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

وعضوية القضاة السادة

غريب الخطايبه ، محمد البدور ، غصبي المعايطه ، وشاح الوشاح

المميز: مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضدها:

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف الجمارك في القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٦ بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣ المتضمن رد الاستئناف بالشق المستأنف منه وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك البدائية في القضية رقم ٢٠١٣/٢٣٥ بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ بشقه القاضي : (بالزام الظنينة بمبلغ ٩٧٥٠ ديناراً بدل مصادرة قيمة البضاعة المهربة مضافة إليها الرسوم الموحدة ) وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

١. أخطأت المحكمة عندما أسست قرارها على قانون توحيد الرسوم حيث إن ما ذهبت إليه المحكمة من أن الرسوم المقصودة في المادة ١٩٦ من قانون الجمارك هي الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ مخالف للقانون ذلك أن المقصود ( بالرسوم الجمركية عند فرض الغرامة الجمركية ) قد ورد تعريفه في قوانين الجمارك قبل صدور قانون توحيد الرسوم بسنوات .

٢. أخطأت المحكمة عندما لم تعتبر ان الضريبة العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع ، وبالتالي إضافتها للرسوم الجمركية والقيمة عند فرض بدل المصادرة .

لهذين السببين طلب المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة الجمركية قد أحالت إلى محكمة الجمارك البدائية الظنينة / مؤسسة  
لمحاكمتها عن جرم التصرف بمحتويات المعاملة الجمركية رقم  
تاريخ ٢٠١٢/٨/٣ وذلك قبل إجازتها من الجهات المختصة خلافاً  
لأحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته وقانون  
الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته .

نظرت محكمة بداية الجمارك الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي لديها فيها أصدرت  
بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ حكماً الغيابي في الدعوى رقم ٢٠١٣/٢٣٥ والقاضي بإدانة الظنينة  
بجرمي التهريب الجمركي والتهرب الضريبي والحكم عليها بما يلي :

- أولاً :
- ١- ٥٠ ديناراً والرسوم كغرامة جزائية عن جرم التهريب الجمركي .
  - ٢- ٢٠٠ دينار والرسوم كغرامة جزائية عن جرم التهرب الضريبي .
  - ٣- وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقها وهي الغرامة ٢٠٠ دينار والرسوم .

ثانياً :

إلزام الظنينة بالغرامات التالية كتعويض مدني :

- ١- مثلي قيمة البضاعة المهربة والرسوم بمبلغ ١٧٢٥٠ ديناراً لصالح دائرة الجمارك .

٢- مبلغ ٣١٢٠ ديناراً مثلي الضريبة المترتبة على البضاعة المهربة لصالح دائرة الضريبة العامة على المبيعات .

٣- مبلغ ٩٧٥٠ ديناراً بدل مصادرة قيمة البضاعة المهربة والرسوم .

لم يلقَ القرار القبول من مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٢٠١٣/٥٤٦ تاريخ ٢٣/١/٢٠١٤ والمتضمن رد الاستئناف بالشق المستأنف منه وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتضِ مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته بالقرار المشار إليه فطعن فيه تمييزاً للسببين المنوه عنهما بلائحة التمييز والمشار إليهما في مطلع هذا القرار .

وفي الرد على سببي الطعن التمييزي :

وعن سببي التمييز اللذين ينعي فيهما الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بتأسيس قرارها على قانون توحيد الرسوم وبأنها لم تعتبر أن ضريبة المبيعات من ضمن الرسوم المتوجب حسابها عند الحكم بالمصادرة ...

وفي ردنا على ذلك نجد إن المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ تنص : ( يقصد بالرسوم أينما ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع )

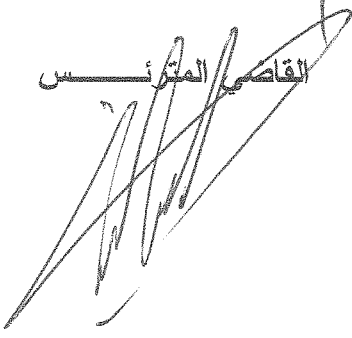
وإن المادة (٢) من قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى من البضائع المستوردة والمعاد تصديرها رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ قد حددت الرسوم والضرائب الأخرى التي تتحقق على البضائع وليس من بينها ضريبة المبيعات التي يحكمها قانون خاص بها .

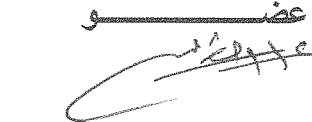
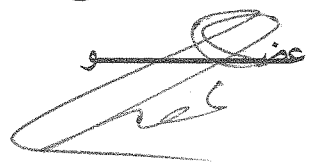
وعليه فإن الضريبة لا تدخل من ضمن الرسوم الواردة في المادة ٢٠٦/ج من قانون الجمارك لدى الحكم ببطل المصادرة وإن الاجتهاد القضائي لدى محكمتنا قد استقر على

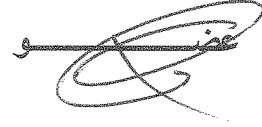
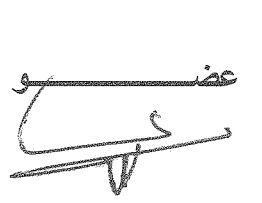

ذلك فيكون ما توصلت إليه محكمة الجمارك الاستثنائية يتفق والقانون مما يتعين معه رد ما ورد بسببي التمييز .

وعليه نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/١٤ م.

القاضي المترا<sup>س</sup>  


عضو  
  
عضو  


عضو  
  
عضو  
  
رئيس الديوان  


دقق / غ.د

lawpedia.jo